Revue Economie &Management *Pages: 140-151*
Vol. 18 N° 2 (Special), Juin 2020
ISSN: 1112-3524

THE REALITY AND PROSPECTS OF BUSINESS INCUBATORS IN ADVANCING DEVELOPMENT CASE OF ALEGRIA

واقع وأفاق حاضنات الأعمال في دفع عجلة التنمية –حالـــة الجزائـــر-

رزيقة أمينة[1]*

جامعة أحمد بن أحمد وهران 2

reziga03@gmail.Com

تاريخ الوصول: 16 /03/ 2020 **تاريخ القبول**: 06/ 05/ 2020 **تاريخ النشر على الانترنت**: 27/ 06/ 2020

Abstract: In order to push on economy sustainable and achieve independence rented. Algeria put on a political whose consists of entrepreneurship strategy to promote investisment and create a variety economy. In this way, Algeria built a support mechanism, financial and garantie ones. This paper deal with a nursery company whose is classifies as incubator for young ideas projects. As resultant, we conclude that absence of appearance and clear definition about them and missesdatas. The principal solution is restructure again, open private business and high competencies.

Keywords: entrepreneurship-incubators-legal- nursery company-Algeria

JEL: L2/26-K1-L29

ملخص: بغرض دفع عجلة التنمية والخروج من التبعية الريعية دفع بالجزائر إلى انتهاج الفكر المقاولاتية كسبيل من السبل لترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد. وفي هذا الصدد قامت الجزائر بإنشاء آليات داعمة وأخرى تمويلية والأخرى تؤمن القروض. ومن خلال مداخلتنا سنتطرق للمشاتل المؤسسات باعتبارها أجهزة حاضنة وداعمة لحاملي المشاريع. فقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج فيما يخص ميكنيزمات عمل هذه الأخيرة حيث لعل من أبرزها غياب تعريف قانوني واضح وصريح للمشاتل وكذا غياب معطيات دقيقة وآنية حولها مما يستدعي ا عادة هيكلة هذه الأخيرة من خلال فتح المجال للخواص وكذا كفاءات ترتقي لهذا النوع من التحديات.

الكلمات الرئيسية: المقاولاتية- مشتائل المؤسسات- الحاضنات الأعمال-قانوني –الجزائر

1. مقدمة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة بالمؤسسات الكبيرة بمرونتها وديناميكيتها وسرعة تأقلمها مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمكن إن تواجه أي مؤسسة أثناء القيام بنشاطها, غير أن عولمة الأسواق والاقتصاديات أصبح خطرا يهدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودلك نظرا لقلة خبرتها وصغر حجم نشاطها ورأسمالها ومحدودية مدا خيلها وعدم قدرتها على القيام باستثمارات تسويقية. وفي هدا السياق ظهرت بما يسمى في الجزائر بالمرافقة كآلية لتقليل خطر زوال المؤسسات ودلك من خلال أجهزة ووكالات متخصصة تعنى بإنشاء المؤسسات من جهة وتمويل ومرافقة من جهة أخرى.فمفهوم المقاولاتية في الجزائر ظهر جليا خلال الألفية الأخيرة , عندما قامت الجزائر بإصدار جملة من القوانين من اجل تحرير القطاع الخاص وإعطائه الدور في التنمية الاقتصادية. وهدا ما سنتطرق له في الورقة البحثية بشكل عام من اجل إعطاء فكرة حول ميكنيزمات إنشاء المؤسسات في الجزائر مصحوبة بالأطر القانونية والتنظيمية. ولعل حاضنات الأعمال هي شكل من أشكال أجهزة الدعم في الجزائر حيث أنشأت بمرسوم

*رزيقة أمينة

تنفيذي سنة 2003 . وقد عرفت هذه الحاضنات تطورا ملحوظا حيث عرفت الجزائر إنشاء 16 مشتله على مستوى التراب الوطني. فمن خلال هده الورقة البحثية سنحاول تسليط الضوء على دور الحاضنات في دفع عجلة التنمية من خلال المشاريع المحتضنة, وعدد العمال, وطبيعة النشاط الذي تزاوله هده الأخيرة.وقد قسمنا العمل إلى جانب نظري حول مفهوم وأشكال ومراحل الاحتضان مع ذكر الأجهزة المرافقة في الجزائر مع تحليل مخرجات هده الأخيرة.

2. مفهوم حاضنات الأعمال

تعتبر حاضنات الأعمال الواجهة الجديدة لريادة الأعمال وتجسيد أفكار المشاريع, فالمشروع بحد ذاته لم يعد مرتبطا بصاحب المشروع وفكرته فقط وإنما مع مرور الوقت اتسعت الهوة بين صاحب المشروع وفكرته من خلال مساهمة عدة أجهزة في تجسيد المشروع ولعل من بينها حاضنات الأعمال التي باتت مطلبا لا خيارا لقيام أي مشروع ودلك لميزتها في الخدمات المتخصصة التي تقدمها لانجاز أي مشروع . فالحاضنات تسعى لمواكبة المشاريع المستحدثة وخروج من المشاريع الكلاسيكية في إطار الإنتاج المادي فقط وإنما مست الجانب المعرفي الذي يغدو في الوقت الراهن عنصرا من عناصر القيمة المضافة من خلال تبني مشاريع التكنولوجيات الحديثة والابتكار كالبرمجيات وتطبيقات...الخ.

فمفهوم الحاضنات قد يقتصر على الخدمات التي تقدمها هده الأخيرة دونما الخوض في خصائص الحاضنات لكل بلد لان لكل منطقة ما مفهومها ومدلولها الخاص حول الرؤية المستقبلية لحاضنات الأعمال, فحاضنات الأعمال ترتبط ارتباطا وثيقا مع إستراتيجية الدولة من خلال الإجابة على التساؤلات التالية ما هو الهدف الاسمي من خلال إنشاء الحاضنات؟ ما مدى ارتباطه بالاقتصاد الوطني؟ ما هي الأسواق والمنتجات المستهدفة من خلال هده الحاضنات؟ وأي المشاريع التي يمكن لها أن تساهم في إنعاش الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة؟قد لا يسعنا الإجابة عن هده الأسئلة المطروحة ولكنها محور الحديث ومشكاته, مما يستدعي دراسة عميقة ودقيقة لضمان سيرورة هده الحاضنات ومدى استجابتها لرؤى المستقبلية. ودون إطالة فيمكن تعريف حاضنات الأعمال وفق الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال على أنها:"*هيئات تهدف إلى مساعدة مؤسسات مبتكرة الناشئة ورجال الأعمال الجدد وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازمين لتخطي الأعباء مرحلتي الانطلاق والتأسيس, كما تقوم بتسويق المنتجات هده المؤسسات* (زكي، 2001، صفحة 10)

فمن خلال هدا التعريف فدور الحاضنات فيتجلى في كونه جهاز دعم – تبني المشاريع المبتكرة-توفير كافة الوسائل اللازمة لخدمة حاملي المشاريع- مهمة التسويق.

وفي تعريف أخر: فحاضنات الأعمال هي " *هي إطار متكامل من الخدمات والتسهيلات واليات المساندة فضلا على الاستشارة التي توفرها مؤسسة متخصصة في نشاط معين من الأنشطة الاقتصادية المختلفة تمتلك خبرة في مجال عملها والقدرة على الابتكار, وتقدم خدمات لفترة زمنية محددة من خلال رعايتها للمشاريع الاقتصادية* ... (قطاف، 2007، صفحة 171)

وقد نوه هدا التعريف لعنصرين متممين لتعريف الأول من خلال تحديده المدة الزمنية للاحتضان المشاريع , وتضافر كافة الجهود ومختلف التخصصات في انجاز المشروع مرفقة باستشارات لرجال الأعمال.

3. نشأة وتطور حاضنات الأعمال

تعتبر التجربة الأمريكية التجربة الرائدة في هده المجال, أين ظهرت لأول مرة في نيويورك سنة 1959 في مركز تصنيع المعروف باسم Batavia.أين قامت العائلة بتحويل هدا المصنع لحاضنة أعمال لمختلف المشاريع وتقديم الخدمات اللازمة لمباشرة إعمالهم, غير أن هده المبادرة لم تلق الاهتمام الوافر حتى سنة1984.حيث قررت الهيئة المشروعات المصغرة (SBA) بوضع برنامج ترقوي لإنشاء الحاضنات,

وقد صاحب ظهور هده الهيئة قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال(NBIA) سنة1985 وقد أخذت هذه الحاضنات بالتزايد بشكل سريع مع تزايد المشاريع المحتضنة. وقد لاقت هده التجربة رواجا كبيرا حتى أصبح إنشاء حاضنة كل أسبوع كمعدل. وقد ظهرت عدة جمعيات كدمعية تكساس..الخ. وتتمركز هده الحاضنات ب45بالمئة في المدن الكبرى و 36بالمئة في مناطق ريفية و 19بالمئة في المناطق الحضرية.

4. أبعاد حاضنات الأعمال

تعتبر حاضنات الأعمال إحدى السبل التي انتهجتها الدول من اجل خلق الثروة وتنويع اقتصادياتها وكدا مداخليها, فعلى سبيل المثال فان الدول التي تعتمد على الريع البترول , تسعى ومن خلال هدا النهج إلى الخروج من هيمنة الذهب الأسود, وفتح الطريق أمام مجالات اقتصادية أخرى بهدف تنويع المداخيل والاستجابة لحاجيات السكان المتزايدة واللامتناهية , من خلال خلق فرص عمل في إطار التزايد الحجم السكاني, وتغيير رؤى من فرد مستهلك إلى فرد منتج يسعى لخلق قيمة مضافة وإعطاء للقطاع الخاص مكانته وأحقيته في تجسيد مخطط التنمية. لها ارتأينا من خلال هده النقطة الإشارة إلى الأبعاد المرجوة من خلال تهيئة حاضنات الأعمال ووضع الأطر تنظيمية لقيامها وصبغة القانونية لشرعيتها .

1.4 البعد المؤسساتي: تسعى حاضنات الأعمال من خلال تبني المشروعات إلى خلق نسيج مؤسساتي يعمل بشكل متكامل ومتناسق, اين تساهم المشروعات المصغرة في تقديم خدمات للمؤسسات الكبيرة من خلال تشجيع المناولة مما يساهم في بناء قاعدة مؤسساتية قادرة على منافسة محليا وعالميا. (برنوطي، 2005، صفحة 82)

2.4 البعد الاقتصادي: تساهم الحاضنات الأعمال من خلال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى خلق مناصب شغل وتوفير المداخيل من خلال الضرائب المدفوعة من خلال هده الأخيرة وكدا تأطير المشروعات في إطار الإنتاج والتصدير وتوريد , مما تدر على الدولة موارد مالية ويرفع من معدلات النمو.

5. مراحل الاحتضان

تتم عملية الاحتضان وفق مراحل تحددها محضنة, لكن بشكل عام يمكن تلخيص هده المراحل في النقاط المذكورة أدناه حيث نميز خمسة مراحل:

1.5. مرحلة الأولى :تعتبر هده المرحلة هي النقطة الفاصلة بين استمرارية المشروع أو زواله لان مستقبل لأفكار المشاريع من خلال خبرته يسعى لمعرفة ماهية المشروع – تحديد الفكرة التي يدور حولها المشروع –معرفة بصفة تقريبية الوسائل المطلوبة-وكدا معرفة جدوى المشروع من خلال المشاريع والسوق ومدى قبول ونجاح هدا المشروع. (زياني، 17-18 أفريل 2006)

2.5. المرحلة إعداد خطة المشروع:بعد القيام بدراسة جدوى للمشروع يقوم المستفيد بتقديم خطة المشروع من حيث مراحل انجاز المشروع –مختلف النشاطات-السوق والزبون المستهدفين-القيمة المالية للمشروع...الخ

3.5. مرحلة الانضمام إلى للحاضنة وبدء النشاط: تتلخص هده المرحلة في تبني المحضنة للمشروع وتخصيص مكان المناسب لاحتضان المشروع وبداية الخطوات الأولى لتجسيد المشروع.

4.5. مرحلة النمو والتطور :من خلال الدعم والاستشارة التي يتلقاها صاحب المشروع , تبدأ ملامح المشروع بظهور واخذ شكله النهائي وتركيب الصورة الكاملة عن الفكرة المحددة سابقا .

5.5. مرحلة التخرج من المحضنة: تعتبر هده المرحلة هي مرحلة النضج بالنسبة للمشروع , أين يصبح المستفيد قادرا على مزاولة أعماله بصفة فردية ومستقلة عن الحاضنة , وتتراوح مدة الاحتضان من سنتين إلى ثلاث سنوات. (رحيم، 30-29 أكتوبر 2001)

6. أنواع وأشكال الحاضنات الأعمال

إن تعدد أشكال وتسميات حاضنات الأعمال , قد يخلق نوعا من اللبس من حيث تعريفها وتصنيفها , حيث نميز ما يسمى بمدن تكنولوجية ,حدائق مؤسسات...الخ .فهده الأخيرة قد تستعص التصنيف وترتيب لذا يعتبر عنصر النشاط وعنصر الملكية مؤشران لتصنيف هده الأخيرة , لكن هدا لا يعني غياب معايير أخرى تندرج في هدا الإطار فمثلا تصنيف على أساس حاضنات ربحية وغير ربحية, وعدد المشاريع المحتضنة وكدا التمويل ولعل الأكثر رواجا هو التصنيف على أساس الصناعة حيث نميز: حاضنات إقليمية, صناعية, قطاع محدد, بحثية وحاضنات دولية.

1.6. حاضنات إقليمية: تهدف هده الحاضنات لاحتضان مشاريع منطقة جغرافية معين من خلال استغلال مواردها المحلية(البشرية-المادية). وهدا النوع من الحاضنات يسعى لتنمية وتطوير هده المنطقة الجغرافية.

2.6. حاضنات صناعية: ينشط هدا النوع من حاضنات في مناطق صناعية أين تسعى الحاضنات إلى الربط بين الشركات الناشئة والشركات الرائدة في ميدان الصناعة.

3.6. حاضنات دولية: هي حاضنات تسعى للاستقطاب رأسمال الأجنبي, وتهدف لتأهيل الشركات المحلية من خلال شركات دولية مما يسمح بالارتقاء بمؤسسات المحلية نحو الأسواق العالمية.

4.6. حاضنات القطاع المحدد: هي حاضنات تختص بقطاع محدد كالتعليم, السياحة...الخ

5.6. حاضنات التقنية: هي حاضنات التي تهدف إلى تزويد الشركات الناشئة بمختلف الوسائل التقنية التي تهدف إلى تحسين أداء الشركات.

6.6. حاضنات البحثية: هدا النوع من الحاضنات ينشط داخل مراكز بحثية ويسعى لتطوير الأفكار والأبحاث العلمية.

7.6. حاضنات الافتراضية: أو ما يطلق عليها بالحاضنات المفتوحة وهي تقدم نفس الخدمات التي تقدها الحاضنات بمفهومها الكلاسيكي ولكن بصفة بعدية.

8.6. حاضنات الانترنت: هي مؤسسات تهدف إلى مساعدة ودعم الشركات الناشئة في مجال الانترنت والمعلوماتية (قحف، 2001، صفحة 81)

7. الفكر ألمقاولاتي وحاضنات الأعمال في الجزائر

1.7. الفكر ألمقاولاتي وإعادة هيكلة النسيج المؤسساتي

إن نجاح التجارب الدولية في سياق الحاضنات دفع بالجزائر إلى تبني هدا المسلك كخيار استراتيجي لمواجهة التحديات التي تشهدها هده العقود الأخيرة من حد ة المنافسة على الصعيدين الداخلي والخارجي , وظهور منتجات كثيفة المعرفة أين أصبحت المعرفة مصدر للقيمة المضافة وظهور ما يسمى بالاقتصاد الرقمي والتسويق الشبكي والاقتصاد الذكي كل هده المفاهيم أصبحت رؤى جديدة لاقتصاد ما بعد الثورة الصناعية. وفي خضام هده الفلسفة الجديدة , سعت الجزائر إلى إيجاد الأرضية المناسبة للحاق بهذا الركب . وفي هدا الإطار أخذت المقاولاتية في تطور من خلال إرساء الإطار القانوني لقيامها وكدا تحديث الأجهزة والوكالات اللازمة لتمويلها احتضانها.

فقبل الولوج إلى العلاقة بين المقاولاتية والحاضنات الأعمال سنعرج على الخطوط العريضة التي انتهجتها الجزائر من اجل بناء قاعدة تهدف لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.7. المقاولاتية والإطار القانوني

Revue Economie &Management *Pages: 140-151*
Vol. 18 N° 2 (Special), Juin 2020
ISSN: 1112-3524

يعتبر القانون هو المرساة لكل تحول أو تنظيم يمكنه أن يطرأ على مستوى أي دولة ولعل الجزائر هي خير مثال على دلك, فمند تبني الجزائر للاقتصاد الحر قامت بإصدار قوانين تنظم وتؤطر هدا النهج الجديد ومن بينها القانون الفاصل الحاسم ألا وهو قانون 1990 المتعلق بالنقد والقرض . فعلى ضوء هدا القانون تحرر القطاع الخاص أو بالأحرى ولد القطاع الخاص وأخذ في تبلور بعدما كان القطاع العمومي يستحوذ على كل مجريات اقتصاد الجزائر. (Chehit, 2004, pp. 41-42)

فبعد صدور هدا القانون, تبعته قوانين أخرى تنظم هدا القطاع ومن بينها قانون 2001 والدي عرف في مقدمته الشكل القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق معيار: رقم الأعمال, استقلالية المالية, وعدد العمال. لنصل في الأخير إلى صدور القانون 2003 والدي خص بإنشاء مشاتل المؤسسات لمرافقة حاملي المشاريع وكدا إنشاء أجهزة التمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة و وصناديق الضمان وفق مراسيم 2004و 2005 على التوالي.

لقد ساهمت هده الإصلاحات في نشر الوعي ألمقاولاتي وتجسيد فكرة العمل الحر على الواقع وتحميل الأجيال الصاعدة مهمة الأجيال اللاحقة من خلال خلق ثروة وتبني المشاريع وتنويع المداخيل الاقتصاد الوطني والخروج من التبعية الريعية.

3.7. المقاولاتية وأجهزة المرافقة

سعت الجزائر من خلال إنشاء الأجهزة المرافقة إلى توفير كافة الشروط اللازمة لإنشاء المشروعات مصغرة , ووضع هده الأجهزة تحت تصرف المقاول الشاب أو بالأحرى صاحب فكرة المشروع أو ما يطلق بحاملي المشاريع. ويمكن تمييز نوعين من الأجهزة:**أجهزة دعم وأجهزة التمويل.** (2002، صفحة 13)

فأجهزة الدعم تتكفل بمرافقة المشاريع من الناحية الإدارية وتوفير الخدمات اللازمة لقيام المشروع. أما أجهزة التمويل فهي تامين المقاول اتجاه البنوك في حالة عدم إمكانية هدا الأخير في تسديد القرض عند الآجال المحددة وفي نفس الوقت تمويل الجزئي للمشروع بالمشاركة مع البنك والمقاول.

شكل 1:رسم تخطيطي يوضح العلاقة بين المقاول والأجهزة التمويل

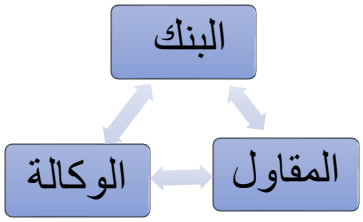

مصدر:من إعداد الباحث

ومن بين الأجهزة التي تعمل في إطار التمويل والدعم فهي موضحة في الجدول التالي:

جدول1: يوضح مختلف الأجهزة التمويل والدعم بالنسبة للجزائر

أجهزة الدعم	أجهزة التمويل	صناديق الضمان

مشاتل المؤسسات: أسست بموجب مرسوم تنفيذي 2003وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري .تهدف إلى احتضان المشاريع وتوفير الخدمات اللازمة لحاملي المشاريع(الكراء-الكهرباء-إعلام آلي..)	**الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**: هي جهاز تمويل من خلال قرض بنكي الذي يمول شراء المواد الأولية التي تصل إلى 10ملايين أين يساهم كل من المقاول-البنك –الوكالة 1و70و29 بالمائة على التوالي. والمقاول معفى من تسديد الفوائد على القروض وهي موجهة لفئة ماكثات بالبيت والشباب 18سنة	**صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:** يغطي هدا الصندوق الديون المستحقة تصل حتى 70 بالمائة من قيمة القرض ويساهم المقاول كاشتراك ب0.35 في صندوق من قيمة القرض.
مراكز التسهيل :أنشأت بموجب مرسوم تنفيذي سنة2003وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري .تهدف إلى تقليص آجال إنشاء المؤسسات من خلال تامين اللقاءات مع رجال الأعمال ومركز البحث العلمي.ومرافقة حاملي المشاريع.	**الصندوق الوطني للتامين على البطالة:**انشأ بموجب مرسوم تنفيذي 1994ودلك لترقية التشغيل في تطوير واستحداث أعمال لفائدة البطالين المنخرطين.يشترط سن من 30-50سنة كحد أقصى.بطال-دبلوم-نشاط إنتاجي أو خدماتي.ويستفيد من إعفاء ضريبي-جبائي-قرض بدون فوائد.والقرض 70و25و5 بالمائة كمساهمة لكل من البنك و والوكالة و المقاول على التوالي	**الصندوق ضمان القروض للمؤسسات[2] الصغيرة والمتوسطة:** يهدف هدا الصندوق في تسهيل الحصول على القروض البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقاسم الأخطار سواء تعلق الأمر بالإنشاء أو التوسيع-أو تجديد.
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: هي مؤسسة دات طابع إداري أنشأت بموجب قانون2001. وهي عبارة عن شباك موحد يتوفر على كافة الخدمات ودلك لتسهيل على المقاول التنقل بين الإدارات.وتهدف إلى ترفية الاستثمار داخل وخارج الوطن	**الوكالة الوطنية لدعم التشغيل:** تهدف هده الوكالة إلى دعم إنشاء وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمتع بالشخصية المالية والاستقلال المالي. ونميز بين تمويل أحادي وثنائي وثلاثي.وتشترط السن ما بين 19-35سنة-شهادة.ومن ميزات تتمثل إعفاءات ضريبية وجمركية ورسم على القيمة المضافة	**صندوق ضمان قروض استثمارات مؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** انشأ بموجب قانون رئاسي في شكل شركة ذات أسهم ويهدف لضمان القروض البنكية الممنوحة لأصحاب المشاريع في إطار الاستثمار المنتجة للسلع والخدمات ويستثني القروض الفلاحية-التجارية-الاستهلاكية.وتصل تغطية القروض إلى 80 بالمائة في حالة الإنشاء و60بلمئة في الحالات الاخرى. ويدفع المقترض 0.5بالمئة.

المصدر: من إعداد الباحث

4.7. المقاولاتية والأوساط الجامعية

في الوقت الراهن أصبحت الجامعات الشريك الاستراتيجي في تجسيد برامج التنمية, ففي هدا الإطار لجأت الجزائر إلى تعميم الفكر المقاولاتي من خلال دمج مقاييس وتخصصات تعنى بإنشاء المؤسسات وكدا

التعريف بالأجهزة المرافقة. مما يسمح للمقاول الشاب بدراسة خياراته بصفة مغايرة عما هو مألوف من خلال الاكتفاء بمنصب مالي فقط وإنما توجيه فكره وطاقته نحو العمل الحر, والقدرة على تبني مشاريع وفق مؤهلاته الجامعية.ومن خلال هده الخطوة ارتأت الجزائر إلى ربط المؤسسات الجامعية بالوسط الاقتصادي من جهة وسوق العمل من جهة أخرى وبالتالي توفير مناصب شغل لم يعد على عاتق دولة فقط وإنما أصبح يشمل الجميع دون استثناء بما فيها الوسط الجامعي. (بوالهومشات، 13-14 أفريل 2011)

8. حاضنات الأعمال في الجزائر كآلية جديدة لبث روح المقاولاتية

أن تغيرات الهيكلية التي طرأت على المنظومة الاقتصادية في الجزائر كان لها الأثر في ظهور مفهوم الحاضنات, حيث عرفها المشرع الجزائري وفق المرسوم التنفيذي 03-78 مؤرخ في 2003/2/25 طبقا لأحكام المادة 12 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء مشاتل المؤسسات والتي يتمحور نشاطها حول مساعدة المؤسسات الغيرة والمتوسطة ودعمها.وهذه المشاتل عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد صنف المشرع الجزائري الحاضنات إلى: محضنة, ورشة ربط ونزل المؤسسات. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2003)

محضنة: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات

ورشة ربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الحرف والمهن

نزل المؤسسات:هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

ومن مهام هده المشاتل هي:

1. استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة.
2. احتضان أصحاب المشاريع بوضع محلات تحت تصرفهم بصيغة الإيجار
3. تقديم خدمات للمؤسسات المحتضنة من خلال توفير تجهيزات مكتبية, إعلام ألي وكهرباء..
4. تقديم إرشادات تتمثل في الاستشارة ومرافقة والمتابعة أصحاب المشاريع قبل وبعد الإنشاء.

وتجدر الإشارة إلى وجود حاضنات تكنولوجيا وهي تحت وصاية الوزير المكلف بتكنولوجيا الإعلام والاتصال, وهي مؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي , وتخضع في علاقاتها مع الدولة لقواعد الإدارية وتاجرة في علاقاتها مع الغير وهي ما **يعرف بالوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية** (Baghdad, 2008, pp. 102-111)

- **الامتيازات التي تقدمها الوكالة الوطنية لترقية حظائر التكنولوجيا**

- احتضان المشاريع ما بين 15شهراو 3 سنوات مرفقة بمختلف التجهيزات المكتبية مع إيجار ب5850دج وخدمات استشارية من قبل خبراء.
- توفير محلات لإقامة مؤسسات وتزويدها بالدعم لوجستيكي
- تقديم دعم مالي من خلال قروض وضمانات لدى البنوك
- إقامة شراكات بين مختلف الصناعيين مراكز البحث.

9. حوصلة وتقييم مخرجات حاضنات الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2011[3]الى 2018.

[3]يرجع اختيار هده الفترة إلى غياب معطيات حول الحاضنات قبل هده المدة.

Revue Economie &Management *Pages: 140-151*
Vol. 18 N° 2 (Special), Juin 2020
ISSN: 1112-3524

ارتبط إنشاء الحاضنات في الجزائر بتسطير50مشروع في إطار مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل ودلك خلال الفترة الممتدة من 2005-2009 حيث نميز 33 مراكز تسهيل و 17 مشاتل مؤسسات.والفترة الثانية 2011-2014 لإنشاء 11 مشتله مؤسساتية ليصل العدد إلى 28 مشتله موزعة على كامل التراب الوطني. الجدول التالي يوضح تطور إنشاء المشاتل حيث أن الإنشاء الفعلي للمشاتل كان 2007 رغم أن القانون صدر في 2003.

الجدول3: يوضح تطور إنشاء المشاتل التي تندرج في إطارها المحاضن[4]

2009	2012	2016	مجموع
4	9	3	16

المصدر :من إعداد الباحث من خلال المسح الشامل لنشرات الوزارية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

من خلال القراءة الأولية الجدول يتضح إن إنشاء المشاتل في الجزائر يعتبر حديث النشأة وعدد المشاتل يبقى محتشما نوعا ما. ففي سنة2009 : سعة الاحتضان المشاريع بالنسبة لأربعة مشاتل موزعة على

ولايات:عنابه,وهران,غرداية وبرج بوعريريج حيث وزعت كالآتي:10مشاريع بالنسبة لعنابه, 16 مشروع للاحتضان بوهران وغرداية ب12 مشروعا محتضن وبرج بوعريريج 9 مشاريع كسعة للاحتضان.

بلغت سعة الاحتضان في 2013 إلى 37/47[5] من أصل المشاريع المنجزة.

1.9. مناصب العمل وعدد المشاريع المنجزة في إطار المشاتل

إن الحديث الفعلي عن المشاتل المؤسسات في الجزائر وفق المعطيات في كشوف الرسمية لإنشاء المؤسسات حتى 2011, لدا المعطيات المرفقة في الجدول أدناه توضح عدد المشاريع المحتضنة وعدد المشاريع المنجزة بشكل فعلي ومناصب العمل.

جدول4: يمثل المشاريع المحتضنة والمنجزة وعدد المناصب في إطار مشاتل المؤسسات

السنوات	المشاريع المحتضنة	المشاريع المنجزة	مناصب العمل
2011	33	19	68
2012	29	28	363
2013	37	37	375
2014	134	104	1025
2015	135	84	397
2016	[6]158	70	
2017	161	83	546

[4]تبقى هده المعطيات صالحة في إطار المشاتل بصفة عامة دون الخوض في ادا ما كانت حاضنات أو نزل المؤسسات أو ورشة ربط رغم وجود

[5]47 تمثل سعة المشاريع التي يمكن للحاضنات الاربع استعابها واحتضانها.

[6]تعبر سنة 2016 على اضافة مشتلتين اثنتين على مشتلتين الاربع السابقة

فصل الاول2018	127	50	297

المصدر: الجدول من إعداد الباحث من خلال المسح الشامل لمعطيات كشوف الرسمية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال الجدول أعلاه فان المعطيات باللون الأحمر تعبر عن المشاريع المحتضنة من قبل المشاتل الأربع المذكورة سابقا فقط أما بعد سنة 2014 فان عدد المشاتل ازداد مع ازدياد عدد المشاريع المحتضنة والمنجزة وحتى عدد العمال, حيث أن إضافة مشتلتين في 2016 سمح برفع عدد المشاريع المحتضنة الى 158 بانجاز فعلي للمشاريع بلغ 70مشروعا, لتبلغ أقصى سعة احتضان ب161 مشروعا محتضنا سنة 2016. لكن برغم أن عدد المشاريع المحتضنة في 2014 منخفض مقارنة ب2016إلاأن عدد المشاريع المنجزة مرتفع بالمقارنة ب2014 وب9 مشاتل ناشطة. أما معدل التوظيف قد بلغ 297 خلال الفصل الأول من 2018 بالمقارنة ب2017 حيث بلغت عدد المناصب العمل 546منصبا.

2.9. طبيعة النشاط الاقتصادي داخل المشاتل المؤسسات

من خلال الجدول أدناه يتضح أن مشاتل المؤسسات تنشط في ميادين مختلفة وبالتالي مما يجعل حاضنات الأعمال تساهم في تنويع النشاطات الاقتصادي.

النشاط	2014	2016	2017
الصناعة	51	15	19
الخدمات	61	35	62
الاشغال العمومية	7	-	-
الصناعة الغذائية	4	8	16
صناعات اخرى	1	31	27
المجموع	134	89	124

مصدر: من إعداد الباحث من خلال مسح معطيات النشرة الرسمية لإنشاء المؤسسات

فمن خلال الجدول يتضح أن قطاع الخدمات يستحوذ على إجمالي النشاطات فمثلا ففي 2017 بلغت المشاريع المحتضنة في إطار الخدمات 62 مشروعا, وكدا الصناعة فهي تمثل الجزء الأوفر رغم تعدد الصناعات الأخرى(السياحة-المسمكة-كيماوية) ب31 مشروعا في 2016 و51 مشروعا في الصناعة. وتجدر الإشارة إلى أن المشاريع المبتكرة بلغت 16 مشروعا محتضنا خلال 2017و6 مشاريع مبتكرة في 2016.

من خلال تحليلنا للجداول التي بين أيدينا يتضح أن حاضنات الأعمال في الجزائر تتسم بالتنوع من ناحية النشاطات التي تمارسها مما يرتقي إلى اعتبار أن هده الحاضنات تساهم ولو بشكل طفيف في خلق المؤسسات وكدا اليد العاملة وتوفير المداخيل لخزينة الدولة. لكن تبقى هده التحليلات أولية باعتبار غياب معطيات أكثر دقة سواء المتابعة الزمنية لمخرجات المشاتل وكدا طبيعة التمويل..الخ

الخاتمة

إن خوض تجربة حاضنات الأعمال لاقت اهتماما كبيرا من طرف الفاعلين الاقتصاديين وكدا الباحثين على حد سواء, ودلك نظرا للمزايا التي تكتسبها أي دولة من خلال تبني مفهوم الحاضنات في دفع عجلة التنمية.

وتعتبر الجزائر واحدة من هده الدول التي لجأت إلى هدا النوع من المنظومة المؤسساتية , رغبة منها في خلق مناصب شغل, تنويع المشاريع الاقتصادية وبالتالي المداخيل وخلق الثروة.

فمن خلال هده الورقة البحثية, ارتأينا معالجة دور حاضنات الأعمال في دفع عجلة التنمية و من خلال إقامة المشاريع المصغرة. وقد اعتمدت هده الدراسة على تحليل معطيات ومخرجات هده الحاضنات من: عدد مشاريع المحتضنة, عدد المشاريع المنجزة, وكدا عدد مناصب العمل مع ذكر النشاط الاقتصادي الذي تنشط فيه هده الأخيرة.

وقد توصلت هده الدراسة إلى أن دور حاضنات الأعمال يبقى دورا ثانويا بالمقارنة بالأجهزة المرافقة لإنشاء المؤسسات. وبالمقارنة بدول الأخرى فان عدد الحاضنات الأعمال (16 مشتله) على مستوى التراب الوطني يعتبر قليل بالمقارنة بالإمكانيات المادية والبشرية التي تمتلكها الجزائر.

-وفي نفس الوقت غياب إطار قانوني واضح وصريح بطبيعة حاضنات الأعمال في الجزائر باعتبار أنها تدخل في إطار المشاتل المؤسسات مما يجعل حاضنات الأعمال جزء من كل أي لا يوجد صياغة قانونية, تنظيمية وهيكلية للحاضنات الأعمال.

-وكذلك غياب معطيات واضحة ودقيقة عن نشاطات الحاضنات الأعمال حيث أدرجت هده المعطيات حتى 2011, مما يوضح حداثة حاضنات الأعمال في الجزائر , ممل سيستعصي تقييم مدى نجاعة هده الحاضنات ودورها في تحقيق التنمية الشاملة.

وعلى ضوء هده النتائج وتحليلات, يمكن ترقية حاضنات الإعمال في الجزائر من خلال:

فتح مجال أمام الخواص لإنشاء حاضنات الأعمال.

وضع خطة إستراتيجية تحدد معالم حاضنات الأعمال والمشاريع المحتضنة وربطها بالرؤية الاستشرافية للجزائر.

- تنويع في طبيعة الحاضنات من خلال إقامة حاضنات إقليمية, دولية,صناعية...الخ
- تأهيل الكفاءات اللازمة لتسير حاضنات الأعمال.
- تحديد سبل التمويل للحاضنات الأعمال من خلال رجال الأعمال وشركات الرائدة في المجال.

وفي الأخير يمكن استنتاج أن واقع حاضنات الأعمال في الجزائر يبقى رهن السنوات اللاحقة من خلال تقييم دور هده الحاضنات ومدى استجابتها للسياسة التنموية في الجزائر.

المراجع:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (13) (26 فيفري, 2003).

2. أحمد بن قطاف. (2007). *أهمية حاضنات الأعمال التقنية في الدعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر*. مسيلة: جامعة محمد بوضياف.

3. المرسوم التفيذي رقم 373-03المتضمن صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . 2002,نوفمبر .(11*الجريدة الرسمية* .13 .p ,(74)

4. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. (أوت, 2007). المرافق. *(رقم 1)* .

5. حسين رحيم. (30-29 أكتوبر 2001). المؤسسات الحاضنة وشركات رأس المال المخاطر كآليتين لدعم وتنمية الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية الدولية* . سطيف: كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس.

6. سعاد نائف برنوطي. (2005). *ادارة الأعمال الصغيرة: أبعاد الريادة*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

7. عبد السلام أبو قحف. (2001). *دراسات في ادارة الاعمال* (الإصدار 1). مصر: مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، أبراج مصر للتعمير .

8. عبد السلام أبو قحف، اسماعيل السيد، توفيق ماضي،رسمية زكي. (2001). *حاضنات الأعمال (فرصة جديدة للاستثمار،وآليات لدعم المنشآت الأعمال)*. الاسكندرية : الدار الجامعية .

9. محمد بن بوزيان،الطاهر زياني. (17-18 أفريل 2006). دور تكنولوجيا الحاضنات في تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة. *الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*. الشلف: كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي.

10. نجاح بوالهومشات. (13-14 أفريل 2011). التطوين بالجامعة الدزائرية ودوره في توفير الموارد البشرية ذات الكفاءة لسوق العمل في ظل الهيكل الجديد لنظان التعليم العالي ل م د. *الملتقى الوطني : سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية* ، (الصفحات 121-130)

11. Baghdad, D. M. (2008). *Etats des lieux des incubateurs en Algérie: cas d'incubateur d'Oran*. *Les cahiers de CREAD* (11), pp. 102-111.

12. Chehit, A. (2004). *Guide de l'investissement et l'investisseur* . Alger: Grand Alger Livres.

13.Ressources Documentaires. (s.d.). Consulté le Avril 25, 2019, sur Bulletins d'information statistique de la PME de 2001/2018: http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique